الإنشاء الطلبيّ ، والإنشاء غير الطلبيّ عند البلاغيين. مقاربة في الحدود.

أ.د. جواد كاظم عناد

إيمان حسن عباس هادي

ملخص البحث

لم تحظ أساليب الإنشاء غير الطلبيّ باهتمام البلاغيين, موازنة اهتمامهم الكبير بمباحث الإنشاء الطلبيّ، إذ احتلت مباحث الإنشاء الطلبيّ مساحات واسعة في دراستهم, واعتبرت موضوعاً خضباً يمد الدرس اللّغويّ والنّحويّ والبلاغي والأصولي, واتسعت دائرة البحث في هذه الأقسام لتمثل جوانب مختلفة, واتجاهات متعددة في مقابل غير الطلبيّ.

تهدف هذه الدراسة إلى التأصيل لأساليب الإنشاء في الإرث البلاغي, وبيان جهودهم في ما وصلت إليه قسمة الكلام, إلى ما هو متعارف عليه اليوم من خبر وإنشاء, بالإضافة لبيان جهودهم في مقاربة مصطلح غير الطلبيّ, إذ إنّه نشأه وترعرع في مصنفاتهم. بالإضافة إلى بيان أقسامه وما انتهت إليه.

يمثل هذا البحث مقاربةً الغاية منها تعرف الإنشاء الطلبيّ والإنشاء غير الطلبيّ في المدونة البلاغية , مصطلحاً وتجليات...

المقدمة

انتهت كتب اللّغة بما فيها كتب البلاغة إلى أن الكلام ينقسم على خبر وإنشاء. والخبر: ما احتمل التّصديق والتّكذيب وهو تعريف ورد أولاً في كتب النحويين, فقد ورد لدى المبرّد، إذ يقول: ((والخبر, ما جاز على قائله التّصديق والتّكذيب))(١). بما يشمله من نفي وإثبات، لأنَّ ((جميع الكلام في حال إثباته ونفيه إيجاب))(٢). وذلك القسم وتعريفه لم يرد لدى المبرّد فجأة، بل كانت له

بدايات منذ أولى مصنفات النحويين, لدى سيبويه, ولكن بقسمه إلى الواجب قصد به ما استقر لدى المتكلّم، وغير الواجب وهو ما لم يستقر وجوده لدى المتكلّم. لتأتي من بعده تقسيمات الكلام, فيذكر ابن السيد البطلبوسي (٥٢١هـ)، أن ((معاني الكلام قد اختلف في أقسامها وعددها المتقدمون والمتأخرون من العلماء, فزعم قوم أنها لا تكاد تنحصر, ولم يتعرضوا لحصرها, وهو رأي أكثر النحويين البصريين من أهل زماننا. وزعم قوم أن الكلام قسمان: خبر وغير خبر. وهذا صحيح ولكن يحتاج كل واحد من هذين القسمين إلى تقسيم آخر...))(٣).أما غير الخبر, فهو ما تطور به الحال ليُصطلح عليه بمصطلح الإنشاء, ثم تأتي تقسيماته, إلى الإنشاء الطلبيّ وغير الطلبيّ. وكلٌ له أقسامه.

مقاربة الحدود :-

يشير الدكتور أحمد مطلوب في كتابه البلاغة عند السكّاكيّ, إلى أن من الأوائل الذين تحدثوا عن الخبر والطلب, هما: الجاحظ (٢٥٥هـ), وأستاذه النظام (٢٣١هـ)، فهما ((كانا من أوائل الذين تحدثوا عن الخبر والطلب, وحددوا معناهما, وضبطوهما بمقياس الصدق والكذب))(٤). ولكن هذا القول يفتقر إلى مصدر يوثقه (٥).

وقد أنكر الجاحظ ((انحصار الخبر عن الصدق والكذب. وأثبت الواسطة وتحقيق كلامه أن الخبر إمّا مطابق للواقع أو لا. وكل منهما إما مع اعتقاد أنه مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع الاعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب))(٦). فالجاحظ يرى أن للخبر أقساماً, فإن طابق الواقع كان ثلاثةً:

- مع الاعتقاد أنه مطابق.
- مع الاعتقاد أنه غير مطابق.
- بدون اعتقاد.
- وإن لم يطابق الواقع كان ثلاثةً أيضاً:-
- مع الاعتقاد أنه مطابق.
- مع الاعتقاد أنه غير مطابق.
- بدون اعتقاد.

ويكون الصادق منه ما طابق الواقع مع الاعتقاد أنه مطابق. والكاذب ما كان غير مطابق للواقع مع الاعتقاد أنه غير مطابق. وتبقى أربعة أقسام لا صادقة ولا كاذبة. ويكون احتكام تلك الأقسام إلى مطابقة الواقع, واعتقاد المخبر

ورغم رد التفتازاني لهذه الأقسام تبقى جديرة بالاهتمام لدى الدكتور مسعود صحراوي, إذ يقول: ((على الرغم من مناقشة التفتازاني للأقسام التي اقترحها الجاحظ ورده لها بقوله: ((ولانسلم بأن للقصد والشعور مدخلاً في خبرية الكلام, فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي: ((زيد قائم)) كلام ليس بإنشاء فيكون خبراً ضرورة و لا يعرف بينهما واسطة)). فقد كانت النتيجة لافتة للنظر وجديرة

بالاهتمام, وهي أن الجاحظ يُورد صنفاً ثالثاً من الأخبار صنفه بأنه: (غير صادق ولا كاذب), وهو أمر خالف به جمهور العلماء والبلاغيين العرب, ووافق به النظام المعتزليّ, وتأثر به فيه غيره. وهذه النتيجة, أي القسمة الثلاثية, ناشئة عن اعتماد معيار تداولي في التصنيف هو ((اعتقاد المتكلم وقصده)).))(٧).

ثم يأتي ابن وهب فيذكر في كتابه البرهان في وجوه البيان، أنّ ((اللّغة العربية التي نزل بها على رسول الله (ﷺ) البيان, وجوهاً وأقساماً ومعاني

وأحكاماً متى لم يقف عليها من يريد تفهم معانيها, واستنباط ما يدل عليه لفظها, لم يبلغ مراده, ولم يصل إلى بغيته. ومنها ما هو علم للسان العرب وغيرهم, ومنها ما هو خاص له دون غيره. ويجمع ذلك في الأصل الخبري والطلب))(٨).

وبهذه الفقرة يشير ابن وهب إلى أن الخبر والطلب أصل جامع لمعاني الكلام وأقسامه وأحكامه. أمّا الخبر, فهو: ((كل ما أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده)). وينقسم إلى خبر وهو ابتداء وجواب(٩).

أمّا الطلب، ((فكل ما طلبته من غيرك, ومنه الاستفهام والدعاء والتمني لأن كل ذا طلب, فإنك تطلب من الله –ﷻ– بدعائك ومسألتك, وتطلب من المنادى الإقبال عليك أو إليك, وتطلب من المستفهم منه بذل الفائدة لك))(١٠).

ولمّا كانت تقسيمات ابن وهب مصدر إلهام لغيره كابن يعيش, كانت كتب الفلسفة والمنطق وترجماتها مصدر إلهام له, إذ ((استفاد كثيراً من ترجمات كتب أرسطو كما أشار إلى ذلك طه حسين وغيره, كما استفاد مما كان يلقيه الفارابي من دروس في الفلسفة والمنطق, وهو معاصر له, وهو ما تبينه بعض التقسيمات والمصطلحات التي نجدها في كتاب البرهان ونجد لها مثيلاً في كتاب الحروف للفارابي. ومن ذلك أن الخبر عند ابن وهب ((منه ما يبتدئ به المخبر به فيُخص باسم الخبر, ومنه ما يأتي بعد سؤالك فيسمى جواباً)). وهو كلام لا يختلف عما نجده في كتاب العبارة من تقسيمات للقول الجازم. ولا يختلف عما أورده الفارابي في كتاب الحروف حيث يقول إن من ((المخاطبات... ما قد يبتدئ به الإنسان ابتداء من غير أن يكون قد اقتضاه ذلك آخر, وقد يكون يقتضى عن اقتضاء له سابق فالذي يكون عن اقتضاء له سابق فهو جواب)).))(١١). وقد احتاج ابن وهب إلى تبسيط مفهوم الطلب تبسيطاً يخرجه من حيز الفلسفة و المنطق(١٢), و لكن لم تكن به الحاجة لمصطلحات

النحاة لإبدال مصطلح الجازم بالخبر, فقد وردت هذه المصطلحات نفسها عند ابن سينا في كتابه الشفاء, إذ يقول: ((وذلك أن الحاجة إلى القول هي الدلالة على ما في النفس, والدلالة إمّا أن ترد لذاتها, وإمّا أن ترد لشيء آخر يتوقع من المخاطب فيكون منه, والتي تراد لذاتها الإخبار, وإمّا على وجهها وإمّا محرفة كتحريف التمني والتعجب وغير ذلك, فإنها كلها ترجع إلى الإخبار. والتي تراد لشيء يوجد من المخاطب فإما أن يكون ذلك (المراد من المخاطب) أيضاً دلالة أو فعلاً غير الدلالة, فإن أُريدت الدلالة فتكون المخاطبة استعلاماً واستفهاماً, وإن أُريد عمل من الأعمال وفعل من الأفعال غير الدلالة فهو طلب...))(١٣) .

لقد قسم ابن وهب الطلب في فصل آخر على أربعة أقسام: دعاء ومسألة وطلب وأمر(١٤). وواضح أنه قصد بالطلب في هذا التقسيم الأمر, وهكذا يمكن أن نميز بين تقسيمين للطلب عند ابن وهب : أحدهما دل به على مفهوم الإنشاء بمعناه الواسع, والآخر دل به على الأمر بتقسيماته التي ذكرناها. بدلالة المعاني الفرعية للطلب بمعنى الأمر, إذ يقول: ((فالدعاء لله وحده... والمسألة قد تكون لله عز وجل, وقد تكون لمن هو فوقك من الرؤساء والمدبرين... والطلب من النظير, ومن هو دون النظير. والأمر لمن دونك))(١٥). ومما يلاحظ أنه استخدم مصطلح الطلب لمفهوم ثالث أضيق من السابق وهو ما سيطلق عليه السكاكيّ مصطلح الالتماس (١٦).

ومع أهمية خطوة ابن وهب في تقسيم الكلام لابد من الإشارة إلى أن جذورها مستمدة من الأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، وتقسيم الأخفش لا يختلف كثيراً عن تقسيم سيبويه لغير الواجب, وإذا صح ذلك, و أضفنا إليه بأن أغلب البلاغيين كانوا نحاة علمنا أن التفكير النحوي كان الرافد الأول لمبحث الإنشاء في الدرس البلاغي, وربما كان الرافد الأول للدرس البلاغي عامة(١٧).

وشبه تقسيم ابن وهب تقسيم الأخفش, لم يقتصر على الأساليب التي ذكروها, فلم نجد للنهي ذكراً عندهما, إذ إن ابن وهب لم يذكره في تقسيم الطلب بالمفهوم الواسع, و الأخفش من الذين قال عنهم ابن الشجري (٥٤٢هـ)، إنهم ((جعلوا النهي داخلاً في حيز الأمر))(١٨).

أمّا إمام البلاغيين الشيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ), فلم يخض في قضايا تقسيم الكلام, وجلّ ما ذكره ((أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر, و إذا حكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع))(١٩). إذ لا تحصل الفائدة إلا بالإسناد. فإذا انعقدت رابطته حصلت فائدة وإذا نفيت أو استفهمت أو أكدت حصلت فائدة ثانية ترى بالضرورة على إسناد ثانٍ(٢٠). فالخبر أصل في ما ينطق, ولكن الإنشاء أصل في ما يُنشأ, فـ ((الخبر وجمع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه, ويصرفها في فكره, ويناجي بها قلبه, ويراجع فيها عقله, وتوصف بأنها مقاصد وأغراض))(٢١). وهذه المقاصد والأغراض تُترجم بالألفاظ المرتبة ((بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها. والعلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق))(٢٢). وهكذا ينشئ المتكلّم بنية نحوية, يكون فيها ((العمل النحوي في الحقيقة إنّما هو للمتكلّم, وما الإعراب إلا علامات من آثار عمل المتكلّم المعرب بواسطة الإعراب ومضافة الألفاظ للألفاظ. فتأليف الإعراب هو العمل النحوي الذي ينجزه المتكلم العامل. وهذا العمل المنجز هو المعنى المحصل من تأليف الإعراب, وهو القصد والمراد))(٢٣).

فتختلف الأغراض لـ ((اختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب))(٢٤). وهذا كلام يشمل الخبر والإنشاء, إذ إنّ المعنيين بنية نحوية, فيكون الحاكم بينهما ((ليس وجود المعنى أو عدمه, ولكن الحكم بوجود أو

عدمه, وأنّ ذلك أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه حقيقة الخبر))(٢٥). فالحكم معنى نحوي ينشئه المتكلّم إذ يثبت أو ينفي فيكون الحكم إثباتاً أو نفياً ليوقعه المتكلّم(٢٦). فيكون خاضعاً للتّصديق والتّكذيب؛ لأنك ((إذا قلت: زيد أفضل من عمرو, ولا ريب في كونه خبراً؛ لم يمكن أن تكذب في التفضيل ويُقال لك: إنك لم تفضل, بل التّكذيب إنّما يتعلق بأفضلية زيد؛ وكذا إذا قلت زيد قائم بلا شك, لا يدخله التّصديق والتّكذيب من حيث الأخبار, إذ لا يُقال أنك أخبرت أو لم تخبر؛ لأنك أوجدت بهذا اللّفظ: الإخبار بل يدخلانه من حيث القيام, فيُقال: إن القيام حاصل أو ليس بحاصل))(٢٧).

وكاد السكاكيّ (٦٢٩هـ) ينشد إلى هاجس المعنى الأول, وذلك حين جعل ((الأصل في التركيب هو نوع الخبر)) معللاً ذلك بكثرته وقلة ما سواه(٢٨). غير أن ذهابه إلى ((أن السابق في الاعتبار...)) يمكن أن يكون عدولاً عن ذلك, أو تخلصاً من هذا الهاجس, وهكذا انتهى إلى أن ((السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطلب))(٢٩).

قد عدّ السكاكيّ (الخبر) القانون الأول في علم المعاني, وعدّ الطلب القانون الثاني فيه, والقانون الأخير يتوخَّى (التوليد) أساساً لأبوابه الفرعية على معنى وجود (أصل) للمعنى, فهو لا يؤدي مهمته الإنتاجية في حدود السياق الذي يحتمله, بل يعمل السياق على توليد ناتج إضافي. أي أن الأصل الوضعي يبقى في خدمة السياق, وبخاصة السياق الخارجي الذي يضم طرفي الاتصال, كما يضم الظروف المصاحبة(٣٠).

إنّ الخبر والطلب عند السكاكيّ ((يفترقان باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب))(٣١). ومن ثم استغنيا عن التعريف الحدّي لسببين؛ ((فلأن كل أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم, بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز, يعرفون الصادق والكاذب, بدليل أنهم عارفون للصادق والكاذب, كما

يشهد له عقلك, وموقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب, هذا والحدود التي تذكر كقولهم: الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب, أو التّصديق والتّكذيب, وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً بعد تعريفهم الكلام بأنه: المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة, وكقول من قال: هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم من نفي أو الإثبات, ليتها صلحت للتعويل))(٣٢).

وقد اعتمد مصطلح (الإنشاء) من البلاغيين الآخرين, ابتداءً من صاحب الطراز وانتهاءً بأخر شارح للمفتاح, قال صاحب الطراز: ((الخبر والإنشاء متضادان؛ لأن الخبر ما كان محتملاً للصدق والكذب, والإنشاء ما ليس يحتمل صدقاً ولا كذباً))(٣٣). واحتمال الصدق والكذب, أو عدم احتمالهما, في الكلام, يقاس بالنسبة الخارجية ((فإذا طابقت النسبة الداخلية في الكلام النسبة الخارجية فيه كان الكلام مطابقاً للواقع وكان صادقاً, وإن لم تطابق النسبة الداخلية النسبة الخارجية كان الكلام غير مطابق للواقع وكان كاذباً, وهذا هو الخبر, فإذا لم يكن الكلام كذلك فهو إنشاء))(٣٤).

ولا يخفى أثر النحويين في هذا, ولا سيمّا ابن الحاجب (٣٥). بيد أن إضافتين لا يمكن غضّ الطرف عنهما, نجدهما عند الشراح : الأولى ما ذهب إليه التفتازاني من أنّ الإنشاء ((قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه)), و ((قد يقال على فعل المتكلم, أعني إلقاء الكلام الإنشائي كالإخبار))(٣٦). و الثانية, تتمثل بإضافة الدسوقي (القصد) إلى التعريف، قال: ((اعلم أن الكلام المنفي إذا كان فيه قيد أو قيود كان النفي متوجهاً للقيد أو القيود في الغالب ومن غير الغالب قد يتوجه للقيد والمقيد معاً. إذا علمت هذا فاعلم أن في الكلام المصنف مقيداً وهو النسبة وقيدين وهما الخارج والمطابقة وعدمها فإن جعلت النفي منصباً على القيد والقيدين اقتضى

ذلك أن الإنشاء لا نسبة له ولا خارج يطابق ولا يطابق وهذا لا يصح؛ لأن الإنشاء له نسبة قطعاً إلا أنها غير حكيمة. وإن جعلت النفي منصباً على القيدين دون القيد كما هو خلاف التحقيق, و التحقيق كما قال الشارح أن الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة متطابقان ولا يتطابقان تارةً أُخرى))(٣٧)

وهكذا يرى الدسوقي ((أن الإنشاء تماماً كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها))(٣٨). فجملة: ((هل قام زيد؟)) في رأي الدسوقي لهما نسبة خارجية مع أنها إنشائية, وبيانه: ((أن النسبة الكلامية طلب الفهم من المخاطب... والنسبة الخارجية – له- في الطلب النفسي للفهم)). فإذا كان الطلب النفسي ثابتاً للمتكلّم في الواقع كان الخارج غير مطابق(٣٩).

ويمكن عدّ ما مر مقدمة؛ لتعديل صيغة التعريف السابق للخبر ((إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه)), وذلك بالقول: ((إن كان لنسبته خارج تقصد مطابقتها له, أو تقصد عدم مطابقتها له)). فالإشكال وارد على صيغة التعريف, كما يقترح أن تبدل أيضاً صيغة تعريف الإنشاء التي نصها: ((أنه الكلام الذي ليس لنسبته الكلامية نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه)), بصيغة جديدة هي: ((ألا يكون لنسبته خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته)) بحيث يكون النفي منصباً على ((تقصد مطابقته)) لا على خارج(٤٠).

وهكذا حلّ بهذا التعديل المعيار التداولي القائم على القصد محل المعيار المنطقي إلاّ أن الافتراض بوجود نسبة خارجية للإنشاء غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي يحول دون الأخذ برأي الدسوقي. فيكون قول سعد التفتازاني, بأن لا ((يكون نسبته خارج)) أفضل حل لتلك الإشكالية (٤١).

إن لجعل الإنشاء قسيماً للخبر عوضاً عن الطلب, أثرٌ في تصنيف مباحث الإنشاء, فقد قسمها القزويني على طلبية وغير طلبية (٤٢), بعد أن كان((الإيقاع

والطلب نوعين متولدين ومتفرعين عن الإنشاء باعتباره قسيماً وحيداً للخبر. على أن الإنشاء الإيقاعي والإنشاء الطلبيّ مصطلحان لم يترسخ منهما إلا الثاني: الإنشاء الطلبيّ, وقابله عند البلاغيين الإنشاء غير الطلبي. معوضاً الإنشاء الإيقاعي, وربّما كان في استعمال غير الطلبيّ مكان الإنشاء الإيقاعي نزعة إلى توسعه المعنى وتحاشي إمكان اللّبس من استخدام الإيقاع الذي كان البعض يقصد به العقود فحسب, نحو بعت, واشتريت. وهو ما نفهمه من الأمثلة التي يمثل بها كثير من النحاة للإنشاء الإيقاعي أو للإنشاء الذي يقابل الطلب))(٤٣). وذكر التفتازاني أقسامه ((كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية))(٤٤). ويضيف القزويني التعجب(٤٥). في مقابل الإنشاء الطلبيّ ((كالاستفهام والأمر والنهي ونحو ذلك))(٤٦). ويضيف صاحب الطراز بعض الأعمال المولدة من أبواب الإنشاء الطلبيّ الخمسة من العرض والدعاء, فإذا كان العرض عند صاحب المطول مولداً من الاستفهام فإنه باب قسيم للأمر, مع الدعاء من الأمور الطلبية لدى صاحب الطراز(٤٧).

ولا بد من الإشارة إلى أن النحويين قد قاربوا الإنشاء غير الطلبيّ مقاربة تختلف عما قاربه البلاغيين, إذ إنّها عنيت بتعليل إنشائية ما ينتمي إلى هذا القسم، بخلاف البلاغيين الذين ذهبوا إلى أنها منقولة عن الخبر من دون تعليل أو تحليل لصيغها اللهم إلا ما ذكره سعد التفتازاني من توضيح للفرق بين صيغة (أبيع) التي يقصد بها الإخبار, و(بعت) التي يقصد بها الإنشاء(٤٨), ((فإذا قلت أبيع... فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ. يقصد مطابقته لذلك الخارج, بخلاف بعت الإنشائي فإنه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللّفظ موجد له))(٤٩). وهو رأي لا يَخفى أساسه المستند إلى قول الرّضيّ، فـ ((الكلام الخبريّ هو الذي يقصد المتكلّم أن

له خارجاً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به، فإن طابقه سمّي كلاماً صدقاً أو كذباً و(الكلام) الإنشائي ما لا يقصد المتكلّم به ذلك، بل إنّما يحصل المتكلّم المعنى الخارجي بذلك الكلام))(٥٠)، مع فارق عناية السعد بالقصد... .

الخاتمة

لقد كان للبلاغيين يد جوادة لظهور مصطلح غير الطلبيّ؛ فقد أخرج إلى النور على يد القزويني، ولكن هذا لايلغي ما لجذور هذه الخطوة من فضل، فقد بدأ التمهيد للقسمة الثنائية: الخبر وال١إنشاء في المصنفات النحوية، والتي كانت منطلقاً في تقسيم الإنشاء إلى الطلبيّ وغير الطلبيّ. والاثنان يجتمعان في كونهما إيقاعاً للمعنى باللّفظ، وموجداً له بهذا اللّفظ، والالتزام بصيغ محددة لأداء هذه المعاني، بحروف أو أفعال غير متصرفة، إلاّ أنّ الأول يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، كالأمر، والاستفهام، والنهي، والنداء، والتمنّي، والترجي، وبعضهم يدخل العرض، والتحضيض. والآخر لا يستدعي مطلوباً، ويضم القسم، والتعجب، والمدح والذم، والتكثير بـــ(كم) والاستقلال بـــ(رُبّ)، وصيغ العقود، وأفعال المقاربة تشمل ثلاثة أقسام: أفعال المقاربة وأفعال الشروع وأفعال الرجاء.

وقد ارتسمت في أذهان البلاغيين صورة لأساليب الإنشاء غير الطلبيّ, لم تعكس مصنفاتهم تهشم تلك الصورة, فهي أساليب لم تعل نفسها, فمباحثها البيانية المتعلقة بها قليلة, وليست في نظرهم جديرة بالاهتمام كمقارنٍ بأساليب الإنشاء الطلبيّ. وعالرغم من كثرة الإرث البلاغيّ المتعلق بالإنشاء موازنة بالخبر, إلّا أنّه إرث إنشائي طلبيّ. فقد اهتموا بتلك الأساليب, والأغراض التي

تخرج إليها, وما للسياق من أثر في ذلك, في حين لم نجد ذلك الاهتمام بالأساليب الإنشائية غير الطلبية .

الهوامش

١) المقتضب: ٨٩/٣.
٢) المصدر نفسه: ٩/١.
٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ١٩.
٤) البلاغة عند السكاكي: ١١٩.
٥) ينظر: نزهة النظر في كشف حقيقة الإنشاء والخبر: ٤٤.
٦) المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني: ٤٠.
٧) التداولية عند العلماء العرب: ٩٤.
٨) البرهان في وجوه البيان (نقد النثر): ١١٢.
٩) ينظر: الإنشاء في العربية: ٣٢٧.
١٠) البرهان في وجوه البيان: ١١٢.
١١) الإنشاء في العربية: ٣٢٨.
١٢) ينظر: المصدر نفسه.
١٣) الشفاء, المنطق, العبارة: ٣١/١.
١٤) ينظر: البرهان في وجوه البيان: ٢٦٩.
١٥) المصدر نفسه.
١٦) ينظر: الإنشاء في العربية: ٣٢٩.
١٧) ينظر: المصدر نفسه.

١٨) أمالي ابن الشجري: ١/٣٨٨.
١٩) دلائل الإعجاز في علم المعاني: ٢٠٦.
٢٠) ينظر: الإنشاء في العربية: ٣٣٠.
٢١) دلائل الإعجاز في علم المعاني: ٤٠٦.
٢٢) المصدر نفسه: ٤٤.
٢٣) الإنشاء في العربية: ٣٥٠.
٢٤) شرح الكافية: ٢/٥٧.
٢٥) دلائل الإعجاز في علم المعاني: ٤٠٧.
٢٦) ينظر: الإنشاء في العربية: ٢٩٧.
٢٧) شرح الكافية: ٤/٢٣٨.
٢٨) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٣٠.
٢٩) المصدر نفسه: ٣٤٤.
٣٠) ينظر: البلاغة العربية قراءة اخرى: ٢٧٨.
٣١) مفتاح العلوم: ٣٤٦.
٣٢) المصدر نفسه.
٣٣) الطراز: ٣/١٦٢.
٣٤) التلخيص في علوم البلاغة: ١٦.
٣٥) ينظر: الأمالي النحوية: ٤/٤٦.
٣٦) المطول: ٤٠.
٣٧) شروح التلخيص/ الدسوقي: ١/١٦٦.
٣٨) المصدر نفسه.
٣٩) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٦٦.
٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ٦٧.

٤١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩.
٤٢) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: ١٨.
٤٣) ينظر: الإنشاء في العربية: ٢٥٠.
٤٤) المطول: ٢٢٤.
٤٥) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: ٨١.
٤٦) المطول: ٢٢٤.
٤٧) ينظر: الطراز: ٣/٢٠٥.
٤٨) ينظر: الإنشاء في العربية: ٣٣٩.
٤٩) المطول: ٣٨.
٥٠) شرح الكافية: ٣/١٤٩.

المصادروالمراجع

١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: البطليوسي عبد الله بن السيد (٥٢١هـ)، تحقيق: عبد الله البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت.

٢) أمالي ابن الشجري: العلوي هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني (٥٤٢هـ), تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي, ط١, القاهرة, ١٩٩٢.

٣) الأمالي النحوية: ابن الحاجب عثمان بن عمر (٦٤٦هـ), تحقيق: هادي حسن, مكتبة النهضة العربية, ط١, بيروت, ١٩٨٥.

٤) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: د. خالد ميلاد, المؤسسة العربية للتوزيع, ط١, تونس,٢٠٠١.

٥) البرهان في وجوه البيان (نقد النثر): ابن وهب الكاتب أبو الحسين إسحاق ابن إبراهيم, تحقيق: د. أحمد مطلوب, وخديجة الحديثي، بغداد، ١٩٦٧.

٦) البلاغة العربية قراءة أُخرى: د. محمد عبد المطلب, الشركة المصرية العالمية, ط١, لبنان, ١٩٩٧.

٧) البلاغة عند السكاكيّ : د. أحمد مطلوب, مكتبة النهضة, ط١, بغداد, ١٩٦٤.

٨) التداولية عند العلماء العرب: د.مسعود صحراوي, دار الطليعة, ط١, لبنان, ٢٠٠٥.

٩) التلخيص في علوم البلاغة: الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (٧٣٩هـ), ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي, دار الفكر العربي، د.ت.

١٠) دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ) قراءة: محمود محمد شاكر, مكتبة الخانجي, ط٥, القاهرة, ٢٠٠٤.

١١) شرح الرضي على الكافية: الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٨هـ), تحقيق: يوسف حسن, منشورات جامعة قاريونس, ط٢ ,١٩٩٦.

١٢) الشفاء, المنطق, العبارة: ابن سينا أبو علي الحسين بن عبدالله, تحقيق: الأب قنواتي وآخرين, المطبعة الأميرية, القاهرة، د.ت .

١٣) شروح التلخيص: المجموعة الكاملة, ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصعيدي, دار الحكمة, إيران، د.ت .

١٤) الطراز: العلوي اليمني الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم (٧٢٨هـ), تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي, المكتبة العصرية, ط١, لبنان، د.ت .

١٥) المطول في شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني: التفتازاني سعد الدين (٧٩٢هـ), ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصعيدي, منشورات دار الحكمة, إيران، د.ت .

١٦) مفتاح العلوم: السكاكيّ أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر(٦٢٩هـ), تحقيق: أكرم عثمان, دار الرسالة, ط١, ١٩٨١.

١٧) المقتضب: المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق, مطبعة الأهرام, ط٣, القاهرة, ١٩٩٤.

الرسائل والاطاريح:

- نزهة النظر في كشف حقيقة الإنشاء والخبر: البخاري علاء الدين محمد ابن محمد (٨٤١هـ), (أطروحة دكتوراه)، تحقيق ودراسة : محمد حسن مصطفى, جامعة الموصل, ٢٠٠٢.

Abstract

Did not receive expression is un questionally interest Albulageyen previously, arguing that: (lack of detective graphs related to it. And that most news moved to the meaning of the expression), and this led the students to keep away from going into this area because the books Rhetoric alone does not promote the subject.